

الفصل التام بين مستويات النضال، ولا يعني عدم إمكان حرق المراحل؛ لكن، ربما، من المفيد التذكير بأن القوة الشعبية التقدمية (المؤلفة من تنظيم سياسي وحيد، أو من تنظيمات متحالفة، أو في سبيل التحالف) تستطيع أن تخدم قضيتها السياسية بمقدار ما تكون مستوعبة لأوضاعها الداخلية وعارفة لمناهج العمل الأكثر فعالية وجدوى، وللإطار الاجتماعي - السياسي، الذي تفرضه عليها طبيعة المرحلة التاريخية، حتى التنظيم البروليتاري، لا يستطيع في مجتمع، بنية الطبقة العاملة فيه ضعيفة، إلا أن يناضل ديمقراطياً، لا بروليتارياً، وأن يمهّد للنضال البروليتاري. في نفس الوقت، يفترض بالقوة الشعبية التقدمية ألا تهمل، مطلقاً، البعد العربي والدولي لنضالها، لأنه، إذا حصرت نفسها في الإطار الداخلي، يضعف تفاعلها مع القوى التقدمية الأخرى من جهة، وتنفلق أيديولوجيتها وطريقتها في معالجة الأمور، على نفسها من جهة أخرى. في نفس الوقت، البعد العربي والدولي لا يغني مطلقاً عن الساحة الداخلية، فالانغلاق في الساحة الداخلية خطر، والضمور لدرجة الاكتفاء بالتحرك الخارجي هو في نفس الدرجة من الخطورة.

التناقض الثاني، أي التناقض في الموقف من القضية الفلسطينية؛ هو، في الواقع، حساس وخطير. الدول «المعتدلة» تريد تسوية القضية الفلسطينية بأي شكل، خوفاً من «الشيوعية». وتحول القوى التقدمية العربية، معنوياً على الأقل، دون تحقيق ذلك. هذا يشل العمل العربي من أجل القضية الفلسطينية، لأنه يعرقل، بل يجمد، العمل العربي في منحى تقدمي، وفي نفس الوقت لا يجزئ الطرف غير التقدمي على التحرك، إلا بحذر شديد، وبكثير من المناورة، وبمساعدة الضربات الإسرائيلية المتتالية.

هل هذا التناقض (أي التناقض الثاني) يبدأ من القوى التقدمية، إذ يفترض أن تحدد، منفردة ومجتمعة، ماذا بإمكانها أن تعمل وما هو منظورها الكفاحي في سبيل القضية الفلسطينية وما هو حلها للقضية الفلسطينية. يفترض طبعاً، أن يؤخذ في الاعتبار موقف البلدان الاشتراكية، والقوى التقدمية الدولية من القضية، وأن تتسجم القرارات والمنظورات مع الإمكانيات المتاحة واقعياً، ومع الرأي العام التقدمي الدولي. جميع الأطروحات الشوفينية ليست لمصلحة القضية الفلسطينية، ولم ينجم عنها في الماضي، ولن ينجم عنها في المستقبل، سوى تبرير الضربات الامبريالية من جهة (حرب ١٩٦٧ وقائية لمنع العرب من القاء اليهود في البحر... غزو لبنان من أجل سلام الجليل، الخ...)، وتبرير الاستسلام «المعتدل» من جهة أخرى (عجز التقدميين عن تحرير فلسطين، قدرتهم تقتصر على الشعارات الفارغة... الخ)، بعدئذ، أي بعد أن توضع القوى التقدمية لنفسها ما تريد، تحاور القوى التقدمية المتحالفة في جبهة واحدة الانظمة «المعتدلة»، ويمكن أن يدور الحوار حول محورين: الأول، هو وضع الانظمة «المعتدلة» أمام مسؤولياتها في موضوع القضية الفلسطينية. فمثلاً، ليست مهمة سوريا، أو أي بلد عربي آخر، أن تحمل وحدها مسؤولية القضية الفلسطينية؛ وليست مهمة الانظمة «المعتدلة» أن تكتفي بدفع بعض المال، أو بالقول: «أذهب أنت وربك فقاتلاً...». الثاني، هو متابعة الانظمة «المعتدلة» حول الحل البديل لديها عن الكفاح في سبيل القضية. فمن الضروري أن يعرف الحل البديل، أو الحل البديلة (أزديكون لدى كل دولة عربية حل خاص بها) لا عن طريق التكهن، ولا عن طريق الأمر الواقع كما في حالة مصر السادات، وإنما عن طريق الاقنية الدبلوماسية المختلفة، وعن طريق أجهزة الجامعة العربية، وعن طريق الاتصالات الثنائية، ومؤتمرات القمة. ومعرفة الحل البديل تساعد على وضع جميع الاحتمالات في خطط الكفاح التقدمية من أجل القضية الفلسطينية. لنفرض أن